

دور المحاسبة عن الانجاز فى زيادة الميزة التنافسية
إيمان السيد محمد عبد الله

الملخص:

يستهدف هذا البحث إختبار زيادة الميزة التنافسية في ضوء المحاسبة عن الانجاز وهذا يعني التركيز على كل المجالات الوظيفية بالمنشأة التي تتعلق بالمنتج من مهده إلى لحده بغض النظر عن مكان ممارسة مهام تلك الوظائف سواء كانت داخل المنشأة أو خارجها ويتعلق هذا بجانبين هما:

- معاملة كل مجال وظيفي بالمنشأة كمساهم أساسي في تحقيق الانجاز.
 - تكامل وتنسيق جهود كل الوظائف بالإضافة إلى تطوير قدرات كل وظيفة.
- و هذا يتم بعدد دورات تدريبية للقائمين على كل الوظائف في تلك المنشآت وقد توصلت الباحثة في هذه الدراسة إلى اعتبار المحاسبة على الانجاز امتداد لتطور نظرية القيود فهى تقوم على تقديم المعلومات بالشكل الذى يساعدها فى تحديد الأولويات و تحديد العوامل التى تؤثر على البيئة التنافسية الحالية للأسوق.

Abstract

This paper aims to investigate the competitive advantage in the light of throughput accounting. In other words, it focuses on job fields in the company in terms of product from cradle to the grave, regardless of the place where tasks of these jobs are carried out whether inside the firm or outside the firm. This, in turn, pertains to two aspects;

- Treating each job field inside the firm as a major contributor in achieving throughput.
- Integration and coordination of all jobs' efforts in addition to developing capabilities of each job. Consequently, these could be achieved through holding training courses for all incumbents in economical units.

In this study, the researcher finds that throughput accounting is an extension of the development of the theory of constraints in a way that helps it determine the priorities and factors which impact on the existing competitive environment of markets.

(أولاً) مقدمة :

مع تطور الفكر المحاسبي في الأونه الأخيرة، حيث تحول من النظر التقليدية إلى النظرة الاستراتيجية والتي تعتبر من أهم الاتجاهات المحاسبية المستحدثة لمساعدته المنشآت في تحقيق أهدافها ودعم قدراتها التنافسية.

وذلك من خلال تقييم الانجاز، وهذه النظرة تركز بشكل أساسي على النظر إلى الأمور من كافة جوانبها، من أجل تحقيق رسالة المنشأة سواء تجاه المساهمين أو العاملين أو العملاء أو تجاه البيئة التي تعمل فيها، مما لا شك فيه أن قياس الرؤية الداخلية سر النجاح في خلق ميزة تنافسية مستمرة، وهذا يأتي عندما تستجيب المنشأة للتأثيرات الخارجية، وذلك لا يأتي إلا عن طريق قياس ذلك التأثير الخارجي وهذا ما يتطلب قياس البعد الاستراتيجي للمنشأة، مما ادى إلى معظم المنشآت الصناعية إلى البحث عن طريقة افضل لاداء الاشطة المختلفة، لتحقيق مزايا تنافسية من خلال ضبط ورقابة المخزون السلعى او الانتاج او التسويق للتخلص من فترات الانتظار.

(ثانياً) طبيعة المشكلة :

أدي تزايد اهتمام الفكر المحاسبي في السنوات الأخيرة في مجال محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية بتناول العلاقة التكاملية لزيادة الميزة التنافسية في ضوء المحاسبة عن الانجاز في اتخاذ القرارات المختلفة، ويرجع ذلك لأهمية التفاعل بين التكلفة والموارد المادية المتاحة لاستخدام طاقة الاشطة، وهي استراتيجية الهدف من تطبيقها هو تقديم منتج متميز وفريد من وجهه نظر المستهلك، بالنسبة لما يقدمه المنافسون، وهذا يؤكد أن الميزة التنافسية يمكن تحقيقها من خلال تقديم قيمة أعلى للعميل وبتكلفة تعادل هذه القيمة وذلك حتى يمكن تغطيتها من الزيادة في السعر الذي يدفعه العملاء مقابل الحصول على هذه المزايا الإضافية، وتتعدد تحقيق التميز للمنتج والتي من بينها ما يلي:

تقديم خدمة مميزة للعميل أو عن طريق الترويج للمنتج والتأكد على تفرد المنتج ببعض الخصائص الملمسة أو غير الملمسة.

توجيه جهود الإدارة نحو التميز بمراقبة التكلفة عند مستوى عال من الدقة وتقديم استراتيجية التميز على عده مقومات وهي:

- خط إنتاج متميز بالمقارنة بالمنافسين.
- برنامج تسويق كفاء.
- العمل على تفضيل المستهلكين لمنتجاتها حتى لو كانت أسعارها مرتفعة بالمقارنة بالمنافسين.
- نظام فعال لتصميم وتطوير المنتجات والرقابة على الجودة.
- هذه الاستراتيجية تطبق إذا ما كانت المنشآت تتمتع بمهارات وكفاءة من الصعب تقليدها.

ثالثاً : هدف البحث :

في ضوء مشكلة البحث السابقة ونظرأً للظروف البيئية والتغيرات الحديثة والتي انعكست آثارها على ظروف البيئة التنافسية، والتي تعتمد علي البحث الابتكاري والتطوير المستمر علي كافة المنتجات اتضحت وجود أهمية كبيرة للجانب التطبيقي لتطور الميزة التنافسية في ضوء المحاسبة عن الانجاز.

فإن هذا البحث يهدف إلى:

- التعرف على طبيعة وخصائص الميزة التنافسية.
- محاولة الوصول إلى زيادة الميزة التنافسية في ضوء المحاسبة عن الانجاز.

رابعاً : فرضيات البحث :

لتحقيق الهدف من البحث تم صياغة الفرضيات على النحو التالي :

- لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول عوامل تؤثر على البيئة التنافسية الحالية للأسوق.
- لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول اعتبار المحاسبة على الانجاز امتداد لتطور نظرية القيود.

خامساً : أهمية البحث :

تبعد أهمية هذا البحث بتناول تأثير زيادة الميزة التنافسية في ضوء المحاسبة عن الانجاز، وترجع أهمية التفاعل بين التكلفة والموارد المادية المتاحة لاستخدام

طاقة الأنشطة الإنتاجية بما يساعد على ترشيد قرارات التسعير وتخصيص تكلفة الطاقة المتاحة بشكل أفضل. لذا تتبع أهمية هذا البحث من الاتساعات العلمية التي يقدمها في مجال تحديد وقياس تكلفة النشاط والعمل على تزويد الكتابات العلمية وخاصة التطبيقية التي تناولت هذا الموضوع، فضلاً عن تحقيقها لأهمية خاصة للوحدات الاقتصادية عن طريق وضع المنتجات على الطريق الصحيح ودخولها إلى حيز المنافسة المحلية والعالمية.

سادساً :منهج البحث:

سوف تعتمد الباحثة على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال ملاحظة الظاهرة على النحو الذي تبدو عليه بصفة طبيعية، ثم الإطلاع على الدراسات السابقة والاعتماد على النظريات العلمية لتحديد الخلفية النظرية لزيادة الميزة التنافسية في ضوء المحاسبة عن الانجاز، وذلك لتكوين الإطار النظري للبحث، ومن ثم وضع فرضيات البحث التي تمثل الحلول المبدئية لمشكلة البحث، وتحديد المنهجية "Methodology" الملائمة للقيام بالدراسة التطبيقية الازمة لاختبار الفرضيات والوصول إلى نتائج وتعليمات الدراسة، وذلك من خلال تحديد نوع البيانات المطلوبة ، وعينة المجتمع المناسبة وطريقة جمع البيانات، ووسائل الحصول عليها، وإجراء الاختبارات والتحليلات الإحصائية وإستخلاص النتائج، للوصول إلى النتائج العامة للبحث.

الإطار النظري للبحث:

ويتناول تعريف الميزة التنافسية، المصادر الرئيسية للميزة التنافسية، الخصائص الأساسية للبيئة التنافسية العالمية، العوامل الأساسية التي تؤثر على البيئة التنافسية، أساسيات المنافسة، ثم علاقة المحاسبة عن الانجاز بالميزة التنافسية.

تعريف الميزة التنافسية:

(نوير طارق، ٢٠٠٢، ص ٥) "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشية مطردة في الأجل الطويل" أن الميزة التنافسية للمنشآت تتحقق عندما تمتلك المنشآت الاقتصادية القدرة على بيع السلع والخدمات عند سعر وجودة يفوقاً على الأقل ما يقدمه المنافسون، كما حدد

مظاهر الميزة التنافسية في الجودة الأعلى للسلع والخدمات والسرعة والوقت الأقل في خدمة العملاء والعناية والرعاية الشاملة للعملاء، ومرنة النظم وسرعة الاستعانة مع التغيرات وإدارة العلاقات مع الموردين، والتكلفة الأقل، والسعر الأفضل للعميل. وهذا يعبر عن قدرة المنشأة على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلال النفاذ إلى الأسواق الدولية بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحاً مستمراً لهذه المنشآت على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية. (العمل ورأس المال التكنولوجي).

المصادر الرئيسية للميزة التنافسية:

أن المنشآت الاقتصادية تقوم على ضوء ظروفها الخارجية والداخلية باختيار الاستراتيجية المناسبة لها بما يحقق لها مزايا تنافسية قوية ويمكن تقسيم المصادر الرئيسية للميزة التنافسية إلى ثلاثة استراتيجيات استناداً إلى مجال السوق المستهدف من قبل المنشآت الاقتصادية داخل النطاق الصناعي وهي:

استراتيجية التركيز الجزئي على ريادة التكلفة أو استراتيجية التركيز الجزئي على التمايز والمنشآت الاقتصادية توجه إستراتيجيتها لهدف محدد ولمستوى جزئي (منتج معين / جزء معين من منتج / سوق معينة) سواء كانت مستندة إلى ريادة التكلفة أو تمايز المنتجات.

استراتيجية التمايز بصورة كلية Overall Differentiation Strategy والمنشآت الاقتصادية هنا تبحث عن تحقيق التمايز على مستوى المنتج أو المنتجات على مستوى الصناعة.

استراتيجية ريادة التكلفة بصورة كلية Overall Cost Leader Ship والمنشآت الاقتصادية هنا تبحث عن الريادة في مجال خفض التكلفة على مستوى الصناعة

الخصائص الأساسية للبيئة التنافسية العالمية:-

تواجه المنشآت الاقتصادية الإنتاجية والخدمية العديد من الضغوط التنافسية الشديدة والناتجة عن الخصائص المميزة للبيئة التنافسية العالمية التي تتعامل من خلال المنشآت الاقتصادية الإنتاجية والخدمية ومنها :-

الحرص على شراء المنتج مرتفع الجودة في الوقت المناسب المحدودية الشديدة في إمكانية زيادة سعر البيع للعديد من المنتجات الصناعية.

تسارع معدلات التقادم في الأساليب التكنولوجية المختلفة مما جعل السوق يلهث وراء ما هو جديد في مجال التطبيقات التكنولوجية في الإنتاج.

قصر دورة حياة معظم المنتجات مما أدى إلى عدم وجود الوقت الكافي للاستجابة لتغيرات السوق أو لتصحيح الخطأ.

تميز المستهلكين المعاصرین بالثقافة والوعي وبالسعر المناسب الذي يعكس قيمة المنتج من وجهة نظره وليس من وجهة نظر الشركة المنتجة.

بالإضافة إلى تغير الأسواق يوجد تغير في متطلبات العملاء فمتى يتم إرضاء العميل للحصول على مزيد من الإيرادات التي تدعم استمرارية المصانع الإنتاجية في الأجل الطويل لا بد من تحقيق تخفيض التكاليف ويكون هذا المنتج عالي الجودة.

- نتيجةً لزيادة المنافسة وعالمية الأسواق تحولت قيادة الأسواق من الأسواق

البائعين إلى أسواق المشترين، حيث كان لدى المنتجين القدرة في بيع منتجاتهم بكامل دون اهتمام كبير بالمنافسة ومواصفات العملاء في القرون السابقة.(Fralix,2001,p7) العوامل الأساسية التي تؤثر على البيئة

التنافسية:(monden,yasuhiro,1995,p.8.)

- كثرة عدد المنشآت الاقتصادية المنافسة.

- المنافسة عن طريق السعر والجودة.

- قصر جودة حياة المنتج.

- التنوع في الإنتاج والإنتاج بكميات صغيرة.

أساسيات المنافسة:

بالإضافة إلى تغير متطلبات العملاء ، تغيرت أيضاً أساسيات المنافسة ، حيث أصبحت المنافسة العالمية في الوقت الحاضر قيام المنشآت الاقتصادية بالتنافس ليس

فقط على الأسعار ولكن المنافسة تشمل الجودة وسرعة الاستجابة لمتطلبات العملاء وكذلك مرونة المنتج وعلى هذا يجب على المنشآت الاقتصادية التركيز على رضا العملاء للحصول على المزيد من الإيرادات التي تدعم استمرارية المنشآت الاقتصادية في الأجل الطويل.

والمزايا التكنولوجية التي استمرت لوقت طويل في ظل المنافسة التقليدية فقدت أهميتها وذلك للأسباب التالية:-

إمكانية قيام المنافسين بالحصول عليها بطرق متعددة منها التقليد أو النسخ ... الخ. سرعة تغير المزايا التكنولوجية ، بظهور أجيالاً متلاحقة يصعب السيطرة عليها أو احتوائهما بالمتابعة اللصيقة من أسباب المنافسة الحالية زيادة نشاط البحث والتطوير الذي أدى إلى قصر دورة حياة المنتج ، بالإضافة إلى استمرارية نشاط البحث والتطوير أدى إلى تزويد العملاء بمنتجات جديدة بشكل دائم.

وعلى ذلك فإن المنشآت الاقتصادية يجب لا تطور منتجاتها إلا بعد دراسة السوق والتتأكد أن ما سوف ينتجه يستهلك في فترة قصيرة تتناسب مع دورة حياة المنتج ، وإلا تعرضت لأخطار كثيرة أهمها التواجد بالسوق.

إذاً يجب على المنشآت الاقتصادية التركيز على تحسين ودعم الموقف التنافسي في أسواقها بطرق متعددة منها سرعة الاستجابة لمرونة تغير الأسواق وذلك بتحقيق كفاءة مواردها.

ورغم قوة المنافسة في الماضي إلا أنه من الممكن التعرف عليها واحتوائهما وذلك عن طريق الاستبيان عن المنافسين، واجراءات تحليل الهندسة العكسية لأكبر المنشآت في السوق ، أما اليوم فالمنشآت الاقتصادية مضطربة إلى تحقيق رغبات العملاء بسرعة كلما أمكن ذلك وتحويل تلك الرغبات إلى منتج جديد.

وبهذه الطريقة تتمكن المنشآت الاقتصادية من النجاح في الأجل الطويل والحفاظ على العلاقة بين عملائها ، وتزداد أهمية الجودة في وقتنا الحاضر ، ولهذا فإنه على المنشآت الاقتصادية العمل جاهدة لتحقيق جودة منتجاتها ، لتغيير رغبات العملاء بسرعة كبيرة

البيئة التنافسية المحيطة بالمنشأة

حيث يلاحظ ان البيئة التنافسية التي تعمل فيها المنشأة لها طبيعة انتقادية لانها تتوقف على عوامل مختلفة هي التي تحدد قابلية التكلفة التنافسية للادار و من اهم هذه العوامل البيئية المفتوحة ، و سهولة الاتصالات بين المنافسين حيث يؤدى هذا الى زيادة درجة الاعتماد على ادارة التكلفة لتحقيق ميزة تنافسية للمنشأة حيث يقوم نظام التحسين و التطوير المستمر باتخاذ اجراءات من شأنها تحقيق تحسين مستمر في التكلفة عن طريق تطوير المراحل و العمليات الانتاجية الازمة لتصنيع المنتج و ذلك خلال مرحلة الانتاج ، بعرض خفض تكلفة المنتج . و يتم البدء بتحديد قيمة مستهدفة لخفض التكلفة عما هي عليه و يلاحظ انه لا يتم الوصول الى تلك القيمة

زيادة حدة المنافسة العالمية في ظل المتغيرات العديدة المصاحبة لها:

وتتمثل تلك المتغيرات في قصر دوره حياة العديد من المنتجات، زيادة درجة الاستجابة للعملاء مما نتج عنه ظهور حاجة ملحة لدى هذه المنشآت إلى الفهم الصحيح لهيكل تكاليفها وأنشطتها، ودراسة وتحليل هذه الأنشطة من حيث مدى أهميتها ومدى إضافتها قيمة أو منفعة للمنتجات التي تقوم بإنتاجها وتخفيض أو إلغاء الأنشطة التي لا تضيف قيمة بهدف تخفيض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية وهذا ما تسعى إلى تحقيقه الإدارة الإستراتيجية، ولا شك أن تحقيق ذلك يتطلب التعرف على الأنشطة وتحديد مسبيات تكاليفها.

الاتجاه الحديث نحو اعتبار الأنشطة هي التي تحكم وتنسب في إنتاج المنتجات المتنوعة فالأنشطة هي التي تستهلك الموارد (عناصر التكاليف)، والمنتجات تستهلك و تستفيد من الأنشطة وبالتالي أصبحت الأنشطة هي بمثابة حلقة الوصل بين الموارد والمنتجات.

تطور نظرية المحاسبة عن الإنجاز:

ولقد بدأ يشيع مصطلح المحاسبة عن الإنجاز في الكتابات المحاسبية منذ أوائل التسعينات كمدخل مطور للاستفادة منه في بعض المجالات، ولتقديم المعلومات للإدارة بالشكل الذي يساعدها في تحديد الأولويات والإجابة عن التساؤلات المتعلقة بمقدار الإنجاز المحقق خلال فترة زمنية معينة، وذلك من خلال تبني مجموعة من المفاهيم الأساسية:

١- معدل الانجاز:

يعكس الانجاز السريع ذو الجودة المرتفعة Rapid-and High – Quality Throughput كفاءة وفعالية الأداء تجاه الهدف الأساسي المتمثل في زيادة الإيرادات وتعظيم الربحية، نظراً لأن تحسين وزيادة الإنجاز تترتب عليه العديد من المنافع مثل سرعة الاستجابة لطلبيات العملاء وتخفيض المخزون وتخفيف تكلفة الإنتاج.

٢- هامش الإنجاز:

يرى أنصار محاسبة الإنجاز أن هامش الإنجاز الفعلي للمنشأة ينتج من سلسلة القيمة Value Chain التي أضافتها للمواد المباشرة بتحويلها إلى منتج مباع، ومن ثم يتم حسابه بالفرق بين قيمة المبيعات وتكلفة هذه المواد فقط، وذلك بافتراض أن المواد المباشرة هي عنصر التكلفة المتغير الوحيد وبقى عناصر التكاليف الأخرى بما فيها الأجور تمثل عناصر ثابتة في الأجل القصير.

ولذلك يركز هذا المفهوم على المبيعات باعتبارها المصدر الوحيد الذي يتحقق من خلاله هامش الإنجاز، مما يتطلب عدم التركيز على كميات الإنتاج فقط بغض النظر عما إذا كان قد تم بيعها أم لا وتحويل الاهتمام إلى المبيعات كأساس لقياس الكفاءة والفعالية الحقيقية، حتى لا يؤخذ المخزون في الحسبان عند تحديد وحساب هامش الإنجاز.

٣- المخزون:

نظراً لأن الإنجاز يأتي أو يتحقق من خلال سلسلة القيم التي تضيفها المنشآت الاقتصادية للمواد المباشرة التي تنتج عنها منتجات يتم بيعها كما سبق أن تبين، فإن مجرد تشغيل المواد فقط وتحولها إلى مخزون لا يضيف قيمة لها، وهذا بالطبع يختلف عن المفهوم الشائع الذي يفترض إضافة قيمة للمواد فور عملية تشغيلها، إلا أنه يتلقى ويتافق مع ما تدعو إليه نظرية القيود دفع الإدارية إلى التركيز على الهدف الأساسي للمنشأة ككل، وتشجيعها على السعي نحو زيادة الإنجاز أكثر من الاهتمام بكفاءة العمل فقط، أو التركيز على الأهداف الفرعية للأقسام كل على حدة.

المخزون يعتبر إنتاج غير متزامن تم تصنيعه في وقت غير مناسب، ويقف عائقاً في سبيل تعظيم الربحية، نظراً لأن الربح يمثل دالة عكسية في وقت التصنيع، وزيادة المخزون تؤدي إلى زيادة هذا الوقت، فكان الربح يتناصف عكسياً مع مستوى المخزون.

٤- تكاليف التشغيل:

وتمثل في كافة التكاليف الازمة لتحويل المواد الخام إلى منتجات مباعة، أو المتعلقة بتحقيق الانجاز خلال فترة معينة، وتتضمن الأجور المباشرة والتكاليف الصناعية غير المباشرة، ولكن ما هو الجديد في هذا الشأن؟ الجديد من منظور المحاسبة عن الانجاز هو اعتبار كل تكاليف التشغيل فيما عدا تكلفة المواد المباشرة بمثابة تكلفة ثابتة ومحدة في الأجل القصير.

الاعتماد على العمالة متعددة المهارات Multiskill التي يمكنها القيام بأنشطة متعددة إنتاجية وخدمية، بدلاً من الاعتماد على العمالة المتخصصة المرتبطة بأداء نشاط معين دون سواه، فالعامل أصبح أكثر ارتباطاً بالآلة منه بالنسبة للمنتج وانحصر دوره في قيامه بمراقبة عدد كبير من الآلات أكثر من قيامه بتحويل المواد الخام إلى منتجات، أضف إلى ذلك إمكانية قيامه بتجهيز وإعداد هذه الآلات وصيانتها، ورقابة الجودة أثناء التشغيل، وتنظيف الموقع بعد انتهاء العمل، الأمر الذي يجعل تكلفة العمل لا ترتبط بحجم الإنتاج.

في المنشآت الاقتصادية الصناعية أو الخدمية على السواء يوجد العديد من العمليات التي تعتمد على بعضها البعض، ويطلب الأمر تحقيق نوع من التوازن والترابط Synchronous بين أداء تلك العمليات بما يحقق أقصى سرعة ممكنة للأداء ويعلم على تحقيق وإشباع رغبات العملاء في الوقت وبالقدر المناسب، وعلى سبيل المثال في حالة تصنيع منتج معين يتكون من عدة أجزاء، ويتم تشغيله أو تصنيعه على مجموعة من الآلات المختلفة، ففي هذه الحالة تنشأ التبعية بين العمليات نظراً لأن بعضها لا يمكن أن يبدأ حتى يتم الانتهاء من تركيب الأجزاء في العمليات السابقة، ومن هنا قد يظهر قيد معين يؤدي إلى تخفيض معدلات الإنتاج، وزيادة أوقات التصنيع وذلك لسببين :

- الأجزاء التي تتطلب تشغيل على الآلة أو المورد المقيد يجب أن تنتظر في الترتيب حتى تنتهي هذه الآلة من العمل التي تقوم به.
- الأجزاء التي يتم تشغيلها على الآلات الأخرى غير المقيدة Non-Constraints يجب أن تنتظر حتى تصل باقي الأجزاء من الآلة التي تمثل قياداً على سير وتدفق الإنتاج.

وهكذا فإن ظهور مثل هذه القيد يحد من أداء المنشآت الاقتصادية، وقد يقف عائقاً أمام تحقيق أهدافها، ومن ثم يركز التطوير الأخير المحاسبة على الإنجاز على مجموعة من الخطوات المنهجية الازمة لترشيد استخدام الطاقة المتاحة، وتركيز كل الجهود نحو إحراز الهدف العام المتمثل في تعظيم الربحية في ضوء عدة افتراضات. التعرف على القيد أو القيد الموجودة في المنشآت الاقتصادية يعتبر نقطة البداية أو الانطلاق نحو تعظيم الإنجاز الكلي، نظراً لأن المورد المقيد يعتبر بمثابة الحقة الضعيفة في سلسلة العمليات الإنتاجية، ومن ثم تتحكم طاقته المتاحة في تدفق وسرعة الإنتاج.

تقرير كيفية الاستغلال الأمثل لهذه الموارد المقيدة لتعظيم مخرجانها إلى أقصى قدر ممكن، نظراً لأن ضياع أي وقت في تلك الموارد يتربّط عليه ضياع مماثل في باقي العمليات ينبع عنه تخفيض مستوى الإنتاج الكلي، الأمر الذي يحتم عدم السماح بحدوث أعطال أو توقف في طاقة الموارد المقيدة.

الدور المنهجي للمحاسبة على الإنجاز :-

تنأسس المحاسبة على الإنجاز على أسلوب ومنهج التفكير العلمي في حل ومعالجة المشكلات من خلال تحسين العمليات التشغيلية المقيدة Constraints processes والعمل على ضمان تحقيق أقصى تدفق ممكن للإنتاج وبالتالي مساعدة إدارة المنشأة في تتميم ربحيتها ، أن المحاسبة على الإنجاز تعتمد على مكونين رئيسيين بهدف زيادة قدرة المنشأة على ترشيد استغلال مواردها على النحو التالي:-

المكون الأول:

Mبدأ التحسين المستمر On-going improvement

المكون الثاني:

منهج "معالجة التفكير" (TP) The Thinking Process والذي يقضي بضرورة الدقة في تشخيص المشكلات وتحليلها والبحث عن الحلول المناسبة لكل موقف وحالة ، سعياً وراء السياسة الأفضل التي تكفل الأهداف دائماً .
فأن حلقة الوصل التي تكفل نجاح أسلوب المحاسبة على الإنجاز كمنهج، يرتبط بتحسين أداء التشغيل في حالة وجود قيد/قيود تؤثر وتسسيطر على تدفق الإنتاج في المنشأة ،

لذا فهناك ضرورة لأحداث تطوير وتحديث مستمر في محتوى معلومات التكاليف الحالية بالشكل الذي يساهم في الارتفاع بالأسلوب المطبق.
الطاقة الإنتاجية:

تقوم المحاسبة على الانجاز بالاهتمام بإدارة الطاقة المحددة التي تعمل بمقاييس تقوم على تعظيم الانجاز في مراكز الاختناق في المدى القصير أو تقوم التكلفة على أساس النشاط بالاهتمام بإدارة الطاقة الفائضة وذلك عن طريق توزيع تكلفة الطاقة الفائضة على المنشآت المتناسبة لها. مع التركيز على التكاليف من خلال دراسة كل التكاليف. وتشجيع المديرين على التخلص من الطاقات الفائضة.

- توفير بيانات عن موارد النشاط ليتم الحصول على معلومات دقيقة ترشد عملية تقييم التكاليف.
 - ويتوقف نجاح معلومات النشاط التكاليف على أساس العاملين في المنشآت الاقتصادية الإنتاجية وذلك من خلال تغذية تكلفة النشاط بالمعلومات المناسبة.
- ويعتبر ترجمة الدور العلمي المنهجي المحاسبة على الانجاز وفقاً لمدخل النظم ك الآتي:

١. العامل المحدد للأداء السلسلة هو أضعف حلقة فيها لسبب أنها ستكون المعوق أو القيد الأساسي في زيادة قوة هذه السلسلة ويسمى بالقيد المؤثر.
٢. عدم توظيف استخدام السلسلة في مهام تزيد على قدرة أو ضعف حلقة فيها.
٣. توجيه جهود التحسين إلى تنمية النظام من نقاط ضعفه أو تقوية أضعف حلقة في السلسلة.
٤. عند زيادة قوة الحلقة التي كانت أضعف جزء من السلسلة (في حالة نجاح جهود التحسين).

قد تظهر حلقات أخرى تمثل أضعف حلقة وتكون قيد على قوة السلسلة أو النظام، ولكن لن تكون بنفس ضعف الحلقة السابقة، والسبب في ذلك أن جهود التحسين هي أضعف حلقة قد أدت إلى زيادة قوة السلسلة ككل، مما يؤدي إلى زيادة قدرة السلسلة على التحمل بعد كل عملية تطوير وتحسين لها.

علاقة المحاسبة على الانجاز بالميزة التنافسية

تواجه منشآت الأعمال في السنوات الأخيرة مجموعة من الضغوط والتحديات الجديدة التي لم تتعامل معها من قبل، وتظهر هذه التحديات مع تطبيق اتفاقية (الجات)، والتعامل مع اقتصاديات السوق الحر، وإصدار قرارات إلغاء التعريفة الجمركية، وتحرير الاستيراد من كافة القيود، مما خلق مناخاً واتجاهًا جديداً في الأسواق يطلق عليه "علومة المنافسة"، والذي يعني تحرير التجارة الخارجية، واشتراك كافة دول العالم في سوق تنافسية واحدة.

وقد أسفز هذا الاتجاه التنافسي الجديد عن الاهتمام بالجودة الشاملة الكلية للمنتجات والخدمات سعياً وراء تحقيق ميزات تنافسية للمنشآت، فقد أصبحت الجودة الشاملة عنصراً أساسياً وشديد الأهمية في الحكم على كفاءة إنتاج السلع والخدمات، وزيادة معدلات الإنتاجية، فضلاً عن أهميتها في بقاء واستمرار منشآت الأعمال، وتحقيق ميزات تنافسية من خلال تخفيض تكاليف إصلاح المنشآت المعيبة، وتقليل الفاقد، وزيادة المبيعات، تحسين الربحية، وتمثل الجودة أحد المجالات الهامة لنقييم الأداء في ظل التطورات الحديثة، لذلك ترتكز المنشآت على تحقيق الجودة بعدة أساليب بدءاً بالتركيز على بناء الجودة في المنتج في مرحلة التصميم بدلاً من فحص الجودة في نهاية العملية الإنتاجية، و يتم إعادة التصميم المستمر من خلال الوصول لتكلفة المستهدفة بينما يتم الإبقاء على سعر البيع ذاته وعملية إعادة تصميم المنتج تمكن من منع التكاليف بدلاً من خفضها بعد الحدوث^(١).

وتعتبر عملية قياس تكاليف الجودة الشاملة خطوة هامة نحو تحقيق القدرة على المنافسة، ولقياس تلك التكاليف لا بد من الاعتماد على نظام تكاليف سليم وجيد، حتى يمكن من قياسها بدقة حيث أن نظم التكاليف الحالية ترتكز على قياس تكاليف الإنتاج والتصنيع بينما تهمل بعض التكاليف الأخرى مثل: تكاليف الجودة الشاملة، تكاليف التأسيس، تكاليف الأبحاث والتجارب، تكاليف التسويق... الخ حيث يعتبر تكاليف عامة توزع على المنتجات، وهذه النظم لم يكن لديها الاستعداد للتعبير الكمي عن الجودة الشاملة ولا تستطيع أن توفر المعلومات الدقيقة اللازمة لإجراء القياس السليم لنكاليف الجودة الشاملة.

ولا شك أن هدف المنشآت الاقتصادية في تحقيق استغلال للموارد المحددة لا يزال يستمد قوته من التغيرات البيئية التي لحقت بمفهوم المنافسة. لعمليات التشغيل وهدفها الرئيسي هو تخفيض وإزالة جانب الفاقد والضياع في كافة الأنشطة واستغلال الموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن بما يؤدي إلى التدفق المستمر للإنتاج والذي يؤدي بدوره إلى استبعاد أي نشاط غير ضروري وبما يؤدي إلى خفض التكلفة وزيادة معدل دورات الأصول^(٢).

يرتكز تصميم المنتج الجديد على مقابلة أهداف ربح معينة بحيث إذا لم يتم مقابلة هذه الأهداف فسوف يعاد تصميم المنتج باستمرار إلى أن يتم مقابلة الأهداف المذكورة. أن التحليل الاستراتيجي للتکاليف يتناول بصورة أساسية كيف يمكن تحقيق التلاؤم بين ما تقدمه المنشآت الاقتصادية من منتجات سواء من حيث جودتها أو التكلفة وجداول الإنتاج مع سلسلة القيمة لدى عمالها من ناحية ومن ناحية أخرى يمكن تحقيق التلاؤم بين ما تحصل عليه المنشآت الاقتصادية من خدمات لدى الموردين وتحقيق درجة عالية من التلاؤم في كلا الاتجاهين سيكون له الدور الأساسي في تحقيق مزايا تنافسية.

الدراسات السابقة:

١- دراسة (زايد سالم أبو شناف ٢٠٠١):

إستهدفت هذه الدراسة تحليل وتشخيص طبيعة المحاسبة عن الانجاز، إيماناً بأنه لكي يتمكن المحاسب من الاستخدام السليم لأي مفهوم أو مصطلح جديد في دراسته وتقاريره التي يقدمها للإدارة، يجب أن يكون على قدر كبير من الوعي والفهم الواضح والمتعمق للمصطلح المستخدم ومعناه الحقيقي، حيث لا يحدث خلط أو تضارب بين المفاهيم المستخدمة. وتوصلت إلى قول المديرين تشغيل بعض الأوامر الخاصة لمجرد زيادة الإنتاج واستيعاب التكلفة الإضافية مع عدم مراعاة أن هناك ما هو مختص بصناعة تلك الأوامر.

٢- دراسة (Rajird. Banker, & et al 2008):

تناولت الدراسة استخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط في إحدى الشركات الكبرى بالولايات المتحدة الأمريكية لتقدير أداء وحدة المنتج حتى يتم تحقيق الانجاز

من خلال تحديد تكلفة النشاط الخاصة بالتصنيع. وتوصلت الدراسة إلى: أنه لا يوجد تأثير مباشر لتكلفة النشاط الخاصة بإحدى الشركات الكبرى بالولايات المتحدة الأمريكية لتقدير أداء وحدة التصنيع وجودة المنتج على الرغم من أنه تم تقديم نموذج على درجة من الكفاءة في الممارسات التي تعتمد عليها تلك الشركات العالمية.

٣- دراسة (Dogdanoiu C, 2009):

هدفت الدراسة إلى: توضيح مدى دقة المعلومات الخاصة بتكلفة النشاط للمصانع الإنتاجية لقياس تكلفة الأداء بها. وتوصلت الدراسة إلى: صعوبة توفير معلومات دقيقة بخصوص تكلفة النشاط وذلك لعدم الوصول إلى علاقة سببية بين الموارد والأنشطة والتكاليف الخاصة بالأداء مما أدى إلى صعوبة الانجاز لأنشطة تلك المصانع.

٤- دراسة (أمجاد محمد الكومي ٢٠٠٧) :

وهدفت الدراسة إلى: اقتراح إطار متكامل لنظام محاسبة استهلاك الموارد (RCA) في ظل تطبيق نظرية القيود (TOC) لمساعدة إدارة المنشآت الاقتصادية في تحسين وتنمية مستوى الأرباح وهذا يعتبر الهدف الرئيسي وتوصلت الدراسة: تساعد النظرة التكاملية بين مدخلية محاسبة استهلاك الموارد RCA ونظرية القيود TOC على زيادة قدرة المنشآت الاقتصادية في تحديد نقاط / موقع الطاقات غير المستغلة (الفائضة) وحجمها ودرجة تعقدتها في الوقت المناسب وبالتالي يتبع ذلك للإدارة إعادة تفعيلها وتوظيفها في استخدامات إنتاجية أخرى بالإضافة لإنتاج منتجات أخرى.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن للباحثة أن تستنتج ما يلى:

- إتفقت معظم الدراسات على أهمية لتقدير أداء وحدة المنتج من خلال تحديد تكلفة النشاط الخاصة بالتصنيع .

أوضحت نتائج بعض الدراسات أن أثر الوعي والفهم الواضح والمتعمق للمصطلح المستخدم ومعنى الحقيقي يودي إلى مساعدة إدارة المنشآت الاقتصادية في تحسين وتنمية مستوى الأرباح .

- ندرة الدراسات العربية التي تناولت موضوع زيادة الميزة التنافسية في ضوء المحاسبة عن الانجاز ومن هنا تبرز الإضافة البحثية لهذا البحث إلىتمثل

في دراسة شاملة متكاملة في هذا المجال البحثي ، بحيث يمكن تقديم دليلاً تطبيقياً والوقوف على مدى إتساق وتوافق نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة.

الدراسة التطبيقية

عينة البحث:

حيث أنه قد تم اختيار العينة باستخدام أسلوب "العينة العشوائية البسيطة" وكانت تتكون عينة الدراسة من ١٣٠ فرد : ٩١ أكاديميين و ٣٩ أصحاب مصانع و تم اختيارهم باستخدام العينة العشوائية البسيطة وكانت نسبة الاستجابة الكلية ٨٦.٦٦٪ كما هو موضح في الجدول.

جدول رقم (١)
توزيع عينة الدراسة

البيان	عدد القوائم المسلمة	عدد القوائم المستلمة	عدد القوائم الصالحة للتحليل	نسبة الاستجابة
أكاديميين	١٠٤	١٠١	٩١	٨٧.٥٠
أصحاب مصانع	٤٦	٤٠	٣٩	٨٤.٧٨
الإجمالي	١٥٠	١٤١	١٣٠	٨٦.٦٦

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية وقد اعتمدت الباحثة في تحليل البيانات على الأساليب الإحصائية التالية :

الأهمية النسبية:

وذلك لترتيب أهم العبارات (المتغيرات) داخل كل بعد من أبعاد الدراسة لإجراء التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة .

اختبار مان ويتني : Mann-Whitney Test

هو اختبار فروض لا معلمي يتم المقارنة به بين عينتين مستقلتين (لا يخضعان للتوزيع الطبيعي) من مجتمع الدراسة.

الموثوقية ومعامل الصدق:

تستخدم الموثوقية لإجراء اختبار الثبات لأسلمة الاستبيان المستخدمة في جمع البيانات بإستخدام أحد معاملات الثبات مثل ألفا كرونباخ ، و تتراوح قيم الفا كرونباخ بين الصفر والواحد وكلما ارتفعت قيم معامل الثبات وأقتربت من الواحد دل ذلك على زيادة الثبات في البيانات ، أما معامل الصدق فهو يساوي جذر معامل الثبات و يدل على أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويترابط قيمته أيضاً بين الصفر والواحد وكلما اقترب من الواحد دل ذلك على زيادة صدق المقياس.

اختبارات الفروض:

فرضيات الدراسة:

تهدف هذه الفرضيات لاختبار العلاقة بين الميزة التنافسية والمحاسبة عن الانجاز للمنشأة ولتحقيق ذلك الهدف تم صياغة هذه الفرضيات في صورتها العدمية

النحو التالي:

الفرض الأول:

لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول عوامل تؤثر على البيئة التنافسية الحالية للأسوق.

وتمثل البيانات الوصفية لاختبار الفرض الأول كما يلي:

جدول رقم (٢)

أصحاب المصانع		الأكادميين		لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول عوامل تؤثر على البيئة التنافسية الحالية للأسوق
انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	
٠.٤٧٨	١.٣٣	٠.٤٨٩	١.٣٨	١- التنوع في الإنتاج بعمليات صغيرة.

٠.٤٩٨	١.٤١	٠.٤٩٨	١.٤٣	٢- كثرة عدد المنشآت الاقتصادية المتنافسة
٠.٤٤٢	١.٢٦	٠.٤٤٩	١.٢٧	٣- قصر دورة حياة المنتج.
٠.٤٧٨	١.٣٣	٠.٣٩٢	١.١٩	٤- المنافسة عن طريق السعر و(الجودة).

من الجدول السابق يتضح أن البند رقم (٤) (المنافسة عن طريق السعر والجودة) يحتل الرقم الأقل في الوسط الحسابي وذلك بالنسبة لفئة الأكاديميين ويبلغ (١.١٩) والأهمية النسبية (٧٦.٩٪) والتكرار (١٠٠). وكذلك احتل البند رقم (٣) (قصر دورة حياة المنتج) الرقم الأقل في الوسط الحسابي بالنسبة لفئة أصحاب المصانع ويبلغ (١.٢٦) حيث تبلغ الأهمية النسبية (١١.٧٪) والتكرار (٩٥).

وعلى الجانب الآخر فقد احتل البند رقم (٢) (كثرة عدد المنشآت الاقتصادية التنافسة) يحتل الرقم الأقل في الوسط الحسابي وذلك بالنسبة لفئة الأكاديميين ويبلغ (١.٤٣). وكذلك احتل البند رقم (٢) (كثرة عدد المنشآت الاقتصادية التنافسة) يحتل الرقم الأقل في الوسط الحسابي وذلك بالنسبة لفئة ويبلغ (١.٤٣) والأهمية النسبية لتلك الفئتين تبلغ (٥٧.٥٪) والتكرار (٧٥).

نتائج اختبار الفرض الأول :

جدول رقم (٣)

نتيجة الاختبار	P - value	Mann- Whitney مان هوبيتي	لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول عوامل تؤثر على البيئة التنافسية الحالية للسوق
غير معنوي	٠.٥٨	١٦٨٤	١- التنوع في الإنتاج بعمليات صغيرة.
غير معنوي	٠.٨٤٧	١٧٤٢	٢- كثرة عدد المنشآت الاقتصادية المتنافسة
غير معنوي	٠.٨٣	١٧٤٢	٣- قصر دورة حياة المنتج.
غير معنوي	٠.٠٧	١٥١٤	٤- المنافسة عن طريق السعر و(الجودة).
غير معنوي	٠.٥٧٩	١٦٧٤	إختبار فروض للمحور الرابع ككل

من الجدول السابق يتضح أنه بالنسبة لنتيجة اختبار (عدم المعنوية) فقد احتل البند رقم (٢) (كثرة عدد المنشآت الاقتصادية التنافسة) أعلى رقم والذى بلغ (٠٨٤٧). مما سبق يتضح صحة الفرض إنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول عوامل تؤثر على البيئة التنافسية الحالية للأسوق عند مستويات معنوية ٠٠٠٥ ، ٠٠٠١ ، ٠٠٠٠١ ، ٠٠٠٥.

الفرض الثاني:

لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول إعتبار المحاسبة على الانجاز امتداد لتطور نظرية القيود فهى تقوم على تقديم المعلومات بالشكل الذى يساعدها فى تحديد الأولويات التكلفة وكأحد أساليب الإدارة وتمثل البيانات الوصفية لإختبار الفرض الثاني كما يلى:

جدول رقم (٤)

أصحاب المصانع		الأكاديميين		لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول إختبار المحاسبة على الانجاز امتداد لتطور نظرية القيود فهى تقوم على تقديم المعلومات بالشكل الذى يساعدها فى تحديد الأولويات التكلفة وكأحد أساليب الإدارة
انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	
١.١٨٩	٣.٤٦	٠.٦٥٤	٣.٨	تترتب عليها العديد من المنافع مثل سرعة الاستجابة لطبيبات العملاء.
٠.٩٠٣	٤.٦٤	٠.٩٧٨	٤.٥٨	تنتج من سلسلة القيم التى إضافتها للمواد المباشرة بتحويلها إلى المنتج المبايع
٠.٩٠٢	٣.٧٧	٠.٩٣٤	٣.٧١	- تقوم بالاعتماد على العمالة المتخصصة المرتبطة بأداء النشاط
١.٠٨٥	٣.٠٨	٠.٧٤	٢.٩١	- تشغيل المواد و تحويلها إلى مخزون لا يضيف قيمة لها

من الجدول السابق يتضح أن البند رقم (٩) والمتصل بـ (تفعيل المواد و تحويلها إلى مخزون لا يضيف قيمة لها) يحتل الرقم الأقل في الوسط الحسابي وذلك بالنسبة لفئة الأكاديميين ويبلغ (٢.٩١) وكذلك احتل الرقم الأقل في الوسط الحسابي بالنسبة لفئة

أصحاب المصنع ويبلغ (٣٠٨) حيث بلغت الأهمية النسبية لتلك الفئتين (%)٧٠.٨ والتكرار (٩٢).

وعلى الجانب الآخر احتل البند رقم (٩) والمتعلق بـ (تفعيل المواد وتحويلها إلى مخزون لا يضيف قيمة لها) الرقم الأكبر في الوسط الحسابي والذى بلغ (٤٥٨) وذلك بالنسبة للأكاديميين، أما بالنسبة لفئة أصحاب المصنع فقد احتل الند رقم (٥) والمتعلق بـ (إزالة العوائق بين الأسواق من خلال الابتكارات التكنولوجية) الرقم الأكبر في الوسط الحسابي (٤٦٤) والأهمية النسبية لتلك الفئتين تبلغ (%)٧٨.٤ والتكرار (٩٨).

نتائج اختبار الفرض الثاني :

جدول رقم (٥)

نتيجة الاختبار	P - value	Mann-Whitney مان هويتني	لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول اعتبارات نظرية القيد وكذلك المحاسبة عن تكلفة النشاط أحد الأساليب الحديثة في مجال المحاسبة عن التكلفة وكأحد أساليب الإدارة
غير معنوي	٠.١٧	١٥٧٠	ترتب عليها العديد من المنافع مثل سرعة الاستجابة لطلبيات العملاء.
غير معنوي	٠.٧٩	١٧٣٨	تنتج من سلسلة القيم التي إضافتها للمواد المباشرة بتحويلها إلى المنتج المباع
غير معنوي	٠.٧	١٧٢٢	- تقوم بالاعتماد على العمالة المتخصصة المرتبطة بأداء النشاط
غير معنوي	٠.٢٧٩	١٦٠٤	- تشغيل المواد و تحويلها إلى مخزون لا يضيف قيمة لها
غير معنوي	٠.٤٩٢	١٦٤٤	اختبار الفروض للمحور السادس ككل

من الجدول السابق يتضح أنه بالنسبة لنتيجة اختبار (عدم المعنوية) فقد احتل البند رقم (٢) وهو (تنتج من سلسلة القيم التي أضافتها للمواد المباشرة بتحويلها إلى المنتج المباع) أعلى رقم والذي بلغ (٠.٧٩) مما سبق يتضح صحة الفرض إنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول اعتبارات نظرية القيود وكذلك "المحاسبة عن تكلفة النشاط أحد الأساليب الحديثة في مجال المحاسبة عن التكلفة وكأحد أساليب الإدارية" عند مستويات معنوية (٠.٠٥ ، ٠.٠١ ، ٠.٠٠١ ، ٠.٠٠٥

النتائج والتوصيات:

نتائج الدراسة:

من خلال العرض النظري وكذلك القيام بالدراسة الميدانية التي تم اجرائها توصلت الباحثة الى النتائج التالية:

- يؤدي استخدام أسلوب المحاسبة عن الانجاز إلى زيادة كفاءة استخدام أدوات إدارة التكلفة خاصة نظام التكلفة على أساس النشاط استناداً إلى التطبيقات المستحدثة لأسلوب المحاسبة عن الانجاز.
- لا يوجد اختلافات بين العوامل المؤثرة على البيئة التنافسية الحالية للأسوق.
- اعتبار المحاسبة على الانجاز امتداد لتطور نظرية الفيود فهى تقوم على تقديم المعلومات بالشكل الذى يساعدها فى تحديد أولويات التكلفة وكأحد أساليب الإدارة.

توصيات الدراسة:

وفقاً لما أنتهت إليه الدراسة من نتائج في حدود أهداف البحث توصى الباحثة ببعض التوصيات أهمها:

- يتم عقد دورات تدريبية للقائمين على تطبيق المحاسبة على الانجاز في المنشآت الاقتصادية لتوضيح أوجه القصور.
- في ضوء ما سبق يمكن إبراز بعض الأفكار لدراسات مستقبلية وذلك على النحو التالي:

- إجراء دراسة للمقارنة بين تطبيق تطبيق المحاسبة على الانجاز في المنشآت الاقتصادية في الدول المتقدمة للوقوف على أهم الاختلافات والاستفادة منها.
- إجراء دراسة أخرى في نفس موضوع الدراسة ولكن مع اختلاف بيئه التطبيق وليكن على القطاع الخدمي نظراً لأهمية وحيوية هذا القطاع من ناحية ولزيادة الاتجاه نحو تحويله لنظام الخاص مما يعمل على تصعيد حدة المنافسة التي يواجهها من ناحية أخرى.

المراجع

- صفاء عبد الدايم، نحو إطار مقترن لإدارة التكلفة المستهدفة في بيئة التصنيع الحديث، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، سنة ٢٠٠١، ص ٤٧١، ٤٧٢.
- عبد العزيز محمد أيوب زيدان، إطار مقترن لتطوير فاعلية المحاسبة الإدارية في بيئة الأعمال الحديثة في ظل التجارة الإلكترونية " رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ٤، ص ٥٨.
- نوير طارق ، "دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر " ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، ٢٠٠٢ ، ص ٥.
- زياد سالم أبو شناف، تقييم فعالية المحاسبة عن الانجاز كأداه لتحديد التكلفة في بيئة الموارد المقيدة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مجلة علمية، العدد الأول، مجلد الثامن والثلاثون، مارس ٢٠٠١.
- أمجاد محمد الكومي، إطار مقترن لتحقيق التكامل بين مدخل محاسبة استهلاك الموارد (RCA) ونظرية القيود (TOC) لأغراض إدارة الطاقة بالمنشآت الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلة ربع سنوية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، يناير ٢٠٠٧.
- Monden, yasuhiro, cost reduction systems: Target costing and kaizen costing. English Edition, productivity press, port land – Oregon, 1995, P. 8.
- Fralix, M. From Mass production to Mass customization Journal of textile and Apparel technology and management Vol. 1, Issue 2, winter 2001, p. 7.
- Horngren, C., et. Al. Cost Accounting: A Managerial Emphasis. 10 th ed, Prentice-Hall, Inc., New Jersey, (2000 p. 676.
- Rajivd, B, Indranil, R.B. and Tai – Yuan, ch, " The Role of costing on plant performance " Accounting organization and Society, 2008.
- Dogdaniy C, Activity Based Cost From the perspective of competitive advantage, journal of Applied economic sciences ,vol IV, Spring 2009, p. 67.